(وجود قوي للدولة) ولقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لإفريقيا مقاربة مماثلة تدعى بـ "الإطار الإفريقي المرجعي لبرامج التعديل الهيكلي من أجل التقويم والتحويل الاقتصادي والاجتماعي".

وأساس الاختلاف بين الأصوليين وغير الأصوليين أن غير الأصوليين ينظرون إلى التضخم نظرة مغايرة، إذ ينظرون إليه على أنه ذو قصور ذاتي وبالتالي أن السياسات المعتمدة من قبل الأصوليين لمحاربته لا تصلح في بلد كالبرازيل والأرجنتين، إذ هذا التضخم مستقل نسبيا عن مستوى النشاط الاقتصادي.
وهذا دون أن ننسى نمطا أخرى إلا أنه غير متجانس من حيث منطلقاته وتدابيره وهو السياسات الذاتية التي تعتمد على ظروف كل بلد، والخلفية الفكرية لأصحاب القرار الاقتصادي. وهي بهذا لا يمكن حصرها ولا محتواها.

II – أساس السياسات الأصولية:

تعرف الأدبيات المتعلقة بالسياسات الأصولية مجموعة من المفاهيم والمصطلحات وبالخصوص في الدول النامية والاقتصاديات المتحولة. وهذه المصطلحات هي كالتالي: سياسات التثبيت،سياسات التكيف أو التعديل أو التصحيح، فما هو مدلولها؟

1- سياسات التثبيت وسياسات التكيف:

تعبر سياسة التثبيت أو الاستقرار عن تلك البرامج الاقتصادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول بغرض إرساء الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه، بمعنى أنها تهدف إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بتصحيح الاختلالات

المالية. وتكون هذه البرامج بموجب اتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبها بتنفيذ شرطية الصندوق لمدة قصيرة. ولقد بدأ الصندوق باعتماد هذه السياسات منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات بتقديم مثل هذه البرامج لبعض الدول النامية مثل إندونيسيا وتونس بغرض إصلاح أوضاعها الاقتصادية.

وتهدف سياسات التثبيت الاقتصادي، بصفة أساسية، إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي، والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي.

تقليديا، يتم امتصاص الاختلال في ميزان المدفوعات، على الخصوص،باعتماد سياسات التثبيت. وهذا بافتراض اشتغال آلية السوق بشكل سليم، وهذا ما يدفع إلى البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية (إنتاج، عمالة، كتلة نقدية ...) القادرة على ضمان العودة إلى التوازن. فالاستقرار يهدف إلى إصلاح المشكلات العاجلة والآنية: التضخم المتراكم، استنزاف احتياطي الصرف...الخ. ومن هذا المنظور يمكن العودة إلى التوازن في المدى القصير.

وإذا كان امتصاص العجز في الدول الصناعية ممكنا في المدى القصير بتقليص معدل النمو مقارنة بمعدل الشركاء التجاريين حتى يمكن العودة بمستوى الواردات إلى مستوى متناسب مع الصادرات. وهذه السياسة فعالة في هذه الدول، لأن مرونات الدخل للصادرات والواردات أكثر ارتفاعا في هذه الدول من مرونات الأسعار. فكبح نمو الدخل يكون إذن مستهدفا ومطلوبا لتحقيق هدف الاستقرار.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما سياسة التكيف أو التعديل فتعمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية. وتهدف إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي. وتتجه سياسة التكييف إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية، أي إصلاح النظام الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل.

ولقد تم اللجوء إلى مثل هذه السياسات بعد أن أدركت المنظمات الدولية أن سياسات التثبيت قد لا تتلاءم والأوضاع التي تعرفها معظم دول العالم الثالث، حيث الاختلالات عميقة وآلية السوق لا تعمل بشكل سليم. وفي هذا السياق تم اعتماد سياسات التكيف حيث عن طريقها تتم العودة إلى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسية أو التنظيمية التي تضمن الممارسة السليمة لآلية السوق وتهدف إلى القضاء على عراقيل النمو.

ورغم هذا التوضيح فإن هناك تداخلا بين أدوات السياستين، يعبر عن حجم الترابط والتكامل بينهما. ذلك أن سياسة التثبيت تترك في العادة أثر إيجابيا على سياسات التكيف، إذ أن مساهمتها في تراجع معدلات التضخم ونسبة العجز الموازني تمكن من تبني رؤية واضحة ودقيقة لتحديد الأهداف المتبقية والمطلوبة من عملية التكيف. كما يكون لسياسة التكييف في حال نجاحها أثر إيجابي على سياسة التثبيت، بما يمكن من تخفيف الأعباء عنها. فالأداء الاقتصادي المصحوب بمعدلات نمو مرتفعة يساعد على التغلب على العجز في ميزان المدفوعات والعجز الموازني، حتى وإن كانت التدابير التثبيتية محتشمة. إلا أنه في بعض الأحيان، يكون التوافق

صعبا بين النوعين من السياسات خاصة في المدى القصير. فمثلا للعودة إلى التوازن الموازني أثر انكماشي على الاقتصاد. فتخفيض الإنفاق العام أو رفع الإيرادات العامة يحمل في طياته مخاطر تراجع النشاط الاقتصادي والاستثمار في القطاع الخاص. وفي المقابل، يخفض التحرير الواسع للاقتصاد الحقوق الجمركية أو الضرائب على الصادرات، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز الموازني بشكل محسوس. ومن هنا يكون من المفيد المزج أو التوفيق بين تدابير سياسات التثبيت والتدابير الأخرى (التكيف) الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي في القطاعات التي يمكن فيها تحقيق النمو بشكل سليم.

2- الأساس النظري للسياسات الأصولية:

تستند السياسات الأصولية إلى مرجعية نمطية ممثلة في نموذج تمت صياغته من قبل الاقتصادي جاك ج. بولاك والذي يدعى بالنموذج النقدي لميزات المدفوعات، وتم دعم النموذج لاحقا بأسلوب الامتصاص أو الاستيعاب.

أ- النموذج النقدي لميزان المدفوعات: ينطلق هذا النموذج من مقاربة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي. ويسمح النموذج بحساب مبلغ القروض الملائم لهدف محدد من مستوى الاحتياطيات الخارجية، وهذا باعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان. ومن هنا تؤدي السياسة النقدية دورا رئيسيا في سياسة إدارة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات .

يقوم النموذج النقدي على مجموعة من الفرضيات:

- استقرار الطلب على النقود، والذي لا يتعلق إلا بالحاجة إلى المعاملات. ويتناسب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مع جزء من الدخل الاسمي الذي يرغب الأعوان في الاحتفاظ به في شكل سائل.

- يجد كل اختلال خارجي مصدره في وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي.

- كل تصحيح لاختلال ما يتطلب تخفيضا في الطلب الاسمي وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي.

وتصاغ معادلات النموذج على النحو التالي:

(1) الكتلة النقدية هي دالة في الدخل $M = f(Y)$

ومنه فإن أي تغير في عرض النقود في بلد ما يكون متناسبا مع التغير في الدخل بمقدار المعامل k وهو مقلوب معدل دوران النقود.

$$\Delta M_o = k\Delta Y$$

حيث أن:

ΔM_o تغير عرض النقود،

K مقلوب معدل دوران النقود،

ΔY تغير الدخل.

(2) الطلب على الواردات هو دالة في الدخل ومنه فإن: $M = mY$

حيث أن:

M الواردات،

m الميل الحدي للواردات،

(3) التغير في عرض النقود يساوي بالتحديد التغير في الاحتياطيات الأجنبية للبلد ΔR، بالإضافة إلى التغير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي ΔD ، ومنه فإن: $\Delta M_o = \Delta D + \Delta R$

(4) يساوي التغير في الاحتياطيات الأجنبية ΔR ، الصادرات X ناقصا الواردات M بالإضافة إلى تدفقات رأسالمال الصافية للقطاع غير المصرفي K، ومنه فإن: $\Delta R = X - M + K$

ومن سلسلة المعادلات السابقة، يمكن استنتاج ما يلي:

- يتم تحديد حجم ميزان المدفوعات المستهدف من خلال دوال الواردات والطلب على النقد،

- يدعو النموذج النقدي لميزان المدفوعات إلى اتباع سياسة انكماشية من خلال وضع حدود عليا للائتمان المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تخفيض الإنفاق العام، وإلغاء الدعم المقدم من الحكومة للأسعار والمؤسسات العاجزة. ويمكن أن يكون رفع سعر الفائدة أحد الأدوات التي تحد من حجم الاقتراض.

- العمل على إيجاد الوسائل الكفيلة برفع الصادرات، ويكون ذلك بتخفيض العملة المحلية،تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الخاص بإزالة العوائق أمامه.

ب- أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب: يستلهم هذا الأسلوب من الفكر الكينزي. ويعتمد على معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث أن:

$$Y=C+I+G+X-M$$

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه على النحو التالي:

$$Y+M=C+I+G+X$$

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا ما عزلنا عناصر التجارة الخارجية، نحصل على ما يلي:

$$X - M = Y - (C+I+G)$$

$$(C + I+G) = A$$

وإذا عبرنا عن:

نحصل على:

$$X- M = Y - A$$

A : تعبر عن قدرة المجتمع على امتصاص أو استيعاب الإنفاق. وتعبر المعادلة الأخيرة عن أن فائضا في الحساب الجاري (الصادرات ناقص الواردات) لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الاستيعابية للمجتمع، وبالتالي يكون هناك عجز عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل القومي. ومن هذا يمكن استنتاج ما يلي:

- لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، لا بد من تخفيض الطاقة الاستيعابية أي الإنفاق الحكومي و/أو الاستهلاك الخاص و/أو الاستثمار الخاص؛ أو زيادة الدخل القومي.وبالنظر إلى صعوبة زيادة الدخل القومي في بلدان العالم الثالث، فإن ذلك يدفع إلى اعتماد سياسة انكماشية.
- يمكن لتخفيض أسعار الصرف أن يساهم في تخفيض العجز من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

وأخذا بعين الاعتبار للنموذج النقدي وأسلوب الامتصاص معا، وانطلاقا من معادلة الدخل نحصل على ما يلي:

$$(S_p - I_p) + (T - G) = X - M$$

حيث أن:

الادخار الخاص، S_p

الاستثمار الخاص، I_p

الإيرادات العمومية، T

الإنفاق الحكومي، G

وهذا يعني أن العجز في الميزانية العمومية يؤثر سلبا على الحساب الجاري. وهذا يعني أنه لخفض العجز في الحساب الجاري لابد من خفض العجز الموازني.

3- موقع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من السياسات الأصولية:

أ- دور صندوق النقد الدولي: تم استحداث الصندوق لضمان استقرار النظام النقدي الدولي والعمل على أن تسمح السيولة الدولية بضمان نمو مستديم للاقتصاد العالمي. ويتعلق الأمر أساسا بضمان توازن موازين مدفوعات الدول. ويتم تدخل الصندوق من منطلقات ليبرالية، علما بأنه ليس مؤسسة تمويل وإنما مؤسسة ضبط تتوفر على أدوات تمويلية محدودة، ولهذا لم يكن يمنح إلى غاية نهاية السبعينات إلا قروضا قصيرة المدى بشروط قريبة من شروط السوق. ومن هنا كانت تدخلات الصندوق تنصب على مرافقة عمليات إعادة توازن موازين المدفوعات بتسريعها وجعلها أقل حدة، دون أن يكون التمويل الممنوح من الصندوق هو الأساسي في العملية. وهي الصورة السائدة تقريبا خلال العشريات الثلاثة التي أعقبت نشأة الصندوق والتي كان فيها نشاطه موجها بشكل أساسي نحو الدول الصناعية. إذ أنه إلى غاية 1975 كان نصيب الدول النامية من أنشطة الصندوق هامشيا، وأصبح هذا النصيب ذا دلالة ومعنى بعد منتصف السبعينات. وتقريبا منذ 1980 لم يعد الصندوق يهتم إلا بأوضاع الدول النامية أو الدول الاشتراكية (سابقا) والمتحولة نحو اقتصاد السوق، بعد انهيار جدار برلين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner